# العدالة الاجتماعية...إشكاليات المفهوم والسياسات

**يونسي روزة**

**– جامعة الجزائر 2.**

**مقدمة**

يعتبر مفهوم العدالة من المفاهيم التي شاع تداولها في الفلسفات الأخلاقية والسياسية والقانونية والاجتماعية، عبر صيرورة الفكر الفلسفي منذ العهود الشرقية إلى غاية الفلسفات التطبيقية المعاصرة، التي أثارت مسألة العدل والإنصاف وأخلاق العمل كقضايا للنقاش التطبيقي الراهن، فكانت العدالة أهم إشكالية فلسفية ومطلب تسعى إليه الشعوب قاطبة، ويعتبر البحث فيها قديم قدم الحضارة الانسانية، فهي فضيلة أخلاقية تتحدد قيمتها في تطبيقاتها العملية، وفي تجسيدها على أرض الواقع، ولا يكاد المرء يستطيع التفكير في مبدأ يضاهي العدالة في أهميته لصلاح الفرد ومن ثم صلاح المجتمع، فإذا اختلت موازينها اشتكى الناس من الظلم ونشبت الصراعات، ولهذا قامت ثورات عدة تسعى إلى تطبيق العدالة الاجتماعية لتحقيق النموذج الأسمى للإنصاف والعدل.

في هذا الإطار نطرح **الإشكالية** التالية: ما العدالة؟ وما الاشكاليات التي تعتري المفهوم عبر مساره التاريخي؟ وهل يمكن تحقيق مبدأ العدالة في ظل تصادم المنافع والمصالح المتضاربة؟ وبصيغة أخرى: إلى أي مدى يمكن لنا بناء نظرية للعدل في ظل الاشكاليات المطروح مفهوما وسياسة، نظريا وتطبيقيا؟

ولتحليل الإشكالية، اعتمدت على **منهجين** أساسيين هما: المنهج التاريخي المقارن قصد تتبع الصيرورة التاريخية لمفهوم العدل عبر مراحله، ولتوضيح تاريخ تطور العدالة منذ الفلسفة الاغريقية مرورا بالفلسفة الوسيطة، والحديثة، وصولا إلى الفلسفة المعاصرة، وذلك من خلال التتبع الكرونولوجي للمفهوم، وكذا عرض لبعض سياسات العدالة في بعض الدول، كما أن معالجة الاشكالية تطلب مني الاعتماد على المنهج التحليلي النقدي، وذلك لتحليل مختلف الأفكار والمفاهيم والسياسات فيما يخص اشكاليات العدالة الاجتماعية.

## I. إشكاليات المفهوم

لوضع العدالة الاجتماعية في قالبها التعريفي، وعرض الاشكالات المرتبطة بالمفهوم، لابد من عرض المقاربة التاريخية لها، حيث مرّ تاريخ مفهوم العدالة بكثير من المراحل التاريخية، وفي كل فترة زمنية تصاغ مجموعة من المفاهيم انطلاقا من الواقع المعاش، فتباينت نظرة الفلاسفة إلى مفهوم العدالة، وقد عبر عنها بالشكل التالي:

### 1- إشكالية مفهوم العدالة في الفكر اليوناني

يعتبر **هيسود** من الأوائل الذين عالجوا مفهوم العدالة في الفكر اليوناني، ويرى «أن الكون يخضع لقدر محتوم أملته إرادة الآلهة وبالتالي فإن العدالة هبة يهبها زيوس رب العدالة لبني البشر» [1]، أما عن **أصحاب بروتاغوراس** (485-411 ق.م) فقد رأوا « أن القصاص هو عدل، وأن يحتمل المرء ما قد فعل ذلك هو العدل الحق »[2].

لكن معالم العدالة ظهرت بشكل أوضح عند الفلاسفة اليونان الكبار: سقراط، أفلاطون وأرسطو، ونعرض بعض أفكارهم على النحو الآتي:

- **سقراط** (469-399 ق.م): قارن بين القوانين المدنية وبين القوانين غير المدونة، والتي وضعتها الآلهة للجماعات الإنسانية كلها، لذا أشاد سقراط بالقانون ودعا إلى احترام القوانين لأنه كان يرى أن من يحترم القوانين العادلة إنما يحترم العقل والنظام الإلهي، وهذا الاحترام لا يقتصر على القوانين المكتوبة بل يجب أيضاً احترام القوانين غير المكتوبة، التي فرضتها الآلهة على الإنسان في كل مكان.

- **أفلاطون** (428-347 ق.م): اتسمت نظرته إلى العدالة بنوع من الدقة والعمق، فقد وازن بين العدل المطلق وبين التقاليد والقوانين في مختلف البلاد، فذهب إلى القول بأن العدالة تنشأ من الترتيب الذي وضعته الطبيعة بين قوى النفس والانسجام بينها، بمعنى أن كل قوة من قوى النفس تقابلها طبقة اجتماعية تماثلها، فالعقل يقابله الطبقة الذهبية وهم الفلاسفة، والقوى الغضبية يقابلها الطبقة الفضية وهم المحاربون والحراس وهم المسؤولون عن حماية المدينة وشبههم بالعين، والقوى الشهوانية يقابلها الطبقة النحاسية وهم العمال

---

[1] عثمان، أحمد: **"الشعر الإغريقي، تراثا إنسانيا وعالميا"**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط.3، ص ص 81-82.

[2] واتي، علي عبد الواحد: **"الأدب اليوناني القديم"**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط.1، ص 92.

والصناع والمزارعين، وهم المسؤولون عن الإنتاج، وشبههم بالبطن والشهوة، ولتحقيق العدالة في المجتمع عنده، لا بد من خضوع الطبقة الفضية والنحاسية للطبقة الذهبية خضوعا تاما [3]، فأفلاطون في كتاب "الجمهورية" يرى أن « الحاكم الفيلسوف والحكيم هو القانون الحي وحكمه هو الحكم العادل»[4]، وفي كتاب "القوانين" يرى « أن الله لا يحكمنا مباشرة بل بواسطة العقل الذي وهبنا إياه، فالقوانين التي يقررها العقل تحاكي قوانين العناية الإلهية وتدعوا إلى الخير العام، لذا فالخضوع لها واجب» [5].

- **أرسطو** (445-381 ق.م): تحدث أرسطو عن العدالة باعتبارها تخص المجتمع المدني، فذهب إلى تصنيفها إلى عدالة تعويضية: تتعلق بالحقوق والواجبات وتتحقق من خلال إعطاء كل ذي حق حقه، وعدالة توزيعية: تتعلق بتوزيع الخيرات العامة على كل فرد من أفراد المجتمع، وفي كلا الحالتين لا بد أن ينال جميع المواطنين حظهم على طول المدى حتى تتحقق العدالة»[6].

## 2- اشكالية مفهوم العدالة في الفكر الوسيط / المسيحيّ والإسلاميّ

لا يمكن فهم بناءات العدالة وسياقاتها في الفكر الوسيط، إذا تجاوزنا أطرها الدينية والفكرية معا، فهي ترتبط بالعقل والشريعة، بالفرد والمجتمع، فالعدالة في **المسيحية** تنطلق من مبادئ إيمانية، يظهر فيها الله، من خلال تعاليم المسيح فاضلا نزيها عادلا، يحاسب الإنسان على أفعاله ثوابا أو عقابا، مما يفسر حرية الفرد ومن ثمّ تحمله مسؤولية أفعاله، فالفكر المسيحي مشاركة بين القانون الأزلي وفرائضه، والقانون الزمني وتشريعاته، إنه التفاعل بين قوانين الكنسية وتلك الوضعية، ولعل مواقف كل من **أغسطينوس** و**الأكويني** من تعكس ضرورة التقريب والتشارك بين القانون الإلهي، والحق الطبيعي التي تُبلوره

---

[3] كرسون، اندريه: "**المشكلة الأخلاقية والفلاسفة**"، ترجمة عبد الحليم محمود وأبو بكر ذكر، مطابع الشعب، القاهرة، ص46.

[4] أفلاطون: "**كتاب القوانين**"، تر: تيلور، تعريب محمد حسن ظاظا، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط.1، ص ص 59-61.

[5] العوجي، مصطفى: "**الأمن الاجتماعي تقنياته، ارتباطه بالتربية المدنية**"، مؤسسة نوفل، بيروت، ط.1، ص 29.

[6] بدوي، عبد الرحمن: "**أرسطو**"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط.2، 1944، ص 262. أنظر أيضا "**كتابه الأخلاق النظرية**"، وكالة المطبوعات، الكويت، ط.2، 1976، ص ص 165-167. وأنظر حول ذلك أيضا: وهبة، مراد: "**المعجم الفلسفي**"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط.6، 2016، ص265.

القوانين الوضعية.

أما العدالة في **الإسلام** فهي صفة إلهيّة، إذ اندرج العدل بين أسماء الله الحُسنى، وهو دين يدعو بإلحاح إلى الابتعاد عن المحظورات واجتناب الكبائر، وبالنسبة للمفكرين المسلمين فقد أتيح لهم الإطلاع على الأفكار الفلسفية اليونانية من كتب الفلسفة، لذلك كانوا ميالين لفلسفتهم «فالفارابي مثلا كان أكثر ميلا لفلسفة أرسطو، ومال ابن سينا للأفلاطونية الحديثة»[7]، و كان جل ما عنى به متفلسفة المسلمين هو التوفيق بين التفكير الإسلامي وبين الفلسفة اليونانية، معتمدين على مصدرين هما العقل والوحي، وسوف نتعرض لآراء بعض الفلاسفة المسلمين حول العدالة.

– **الفارابي** (874-950 م): يقول في كتابه المدينة الفاضلة: «العدل إعطاء كل واحد قسطه... ثم في حفظ ما قسم عليهم... فكل واحد من أهل المدينة له قسط من هذه الخيرات مساوياً... والعدل عنده كذلك استعمال أفعال الفضيلة فيما بينه وبين غيره»[8] ويضيف «فما في الطبع هو العدل، فالعدل إذن التغالب، فاستعباد القاهر للمقهور هو أيضا من العدل وأن يفعل المقهور ما هو الأنفع للقاهر هو أيضا عدل، فهذه كلها من العدل الطبيعي، وهي الفضيلة... وأحيانا يتقارب الأفراد وتتقارب الجماعات في القوة، عندئذ يصطلح الأفراد والجماعات على شرائط يتعاملون بها... فالوفاء بما اصطلح عليه كل فريق هو العدل الوضعي»[9].

– **ابن مسكويه** (972-1030م): تناول ابن مسكويه في كتابه "تهذيب الأخلاق"، مفهوم العدالة من خلال حديثه عن أسس التربية الأخلاقية انطلاقا من معرفته التامة للنفس البشرية ومقوماتها وقواها «فإنسانية الإنسان تتم بتوافر إرادته واتجاهها نحو الخير وابتعادها عن الشر، وقوى النفس الثلاث هي قوة التفكير وقوة الغضب وقوة الشهوة، متى اعتدلت لدى الإنسان ولدت لديه فضيلة العدالة والعفة والحكمة، والشجاعة تلك التي للإنسان

---

[7] شلبي، أحمد : **"الفكر الإسلامي منابعه وآثاره"**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986، ص 137.

[8] نادر، ألبير نصري: **"أبو نصر الفارابي آراء أهل المدينة الفاضلة"**، دار المشرق، بيروت، 1986، ص ص 157- 160.

[9] فروخ، عمر:" **تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون"**، دار العلم للملايين، بيروت، 1983، ص ص 364-365.

أن يتباهى ويفتخر بها»[10]، فالعدالة: «فضيلة للنفس تحدث لها اجتماع الفضائل الثلاث الحكمة والعفة والشجاعة، وذلك عند مسالمة هذه القوى بعضها لبعض»[11].

ويرى ابن مسكويه أن العدالة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: عدالة دينية وهي فيما بين الإنسان وخالقه، و عدالة مدنية وهي فيما يؤديه الناس بعضهم لبعض، و العدالة الكبرى: وهي ما يجب أن يكون بين الناس من حقوق تجاه أسلافهم مثل أداء الديون وإنفاذ وصاياهم[12].

ويقول ابن مسكويه أن «العادل من شأنه أن يساوي بين الأشياء غير المتساوية...وفي هذه الحال لا بد من العلم بطبيعة الوسط حتى يرد الطرفين إليه، والشريعة هي التي ترسم في كل واحد من هذه الأشياء التوسط والاعتدال» [13].

– **ابن سينا** (980-1036م): العدالة عنده «فضيلة من الفضائل الأربعة: العفة والشجاعة والحكمة والعدالة، وهذه الأخيرة أصل ترجع إليها مجموعة من الفضائل تتفرع عنها وهي: السخاء، القناعة، الصبر، الكرم، العفة، الصفح، كتمان السر والحكمة وغيرها »[14]، وهنا في هذا المفهوم نجد ابن سينا لم يتجاوز الأفلاطونية المحدثة.

إن المتتبع لما ذكره متفلسفة المسلمين عن العدالة، يلاحظ التأثر البالغ بالفلسفة اليونانية، إما بطريق التبني لها أو النقل والشرح لآراء منها دون تبني لها، وإما بطريق التوفيق بين آراء متفرقة وأفكار متعددة.

### 3- اشكالية مفهوم العدالة في الفِكر الرأسمالي الحر

يرى دعاة الحرية الفردية المطلقة أن العدالة تتمثل في استيلاء الأفراد على ثمار جهدهم دون تدخل من أحد، مهما ترتب على ذلك من تفاوت وتمايز في الملك، وذلك تبعا للتمايز الطبيعي في القدرات والطاقات الفردية، تاركين الروح التنافسية لتسير الحياة الاقتصادية، وهذا ليصل المجتمع إلى التوازن العام بين أفراده وطبقاته، وعلى أساس هذه

---

[10] ابن مسكويه، أحمد بن محمد بن يعقوب: **"تهذيب الأخلاق في التربية"**، مطبعة الترقي، القاهرة، 1899، ص ص13-15.

[11] نفس المرجع، ص 14.

[12] نادر، ألبير نصري: مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129.

[13] فخري، ماجد: **"الفكر الأخلاقي العربي"**، الأهلية للنشر، بيروت، 1978، (139/2).

[14] نفس المرجع، (148/2).

النظرة، فإن الفرد هو محور القانون وغايته، و من واجب القانون والدولة تمكين الفرد وتقويته وصيانة حريته التي يريدها، لهذا دأب دعاة الحرية المطلقة في إبراز دور الحرية في إيجاد التوازن الاجتماعي ومن ثم تحقيق العدالة، و يقول **سبنسر**: «... فأما الملكية الخاصة فإنها تستمد أصولها من قانون العدالة بأن يتساوى الناس في الاحتفاظ بثمرة اقتصادهم وتوفيرهم»[15]، أما **آدم سميث** فيقول «إن العدالة تحكم بقانون المنفعة، منفعة المنتج ومنفعة المستهلك تتطابقان إذا امتنعت الحكومة عن التدخل، وأفسحت المجال حُرا طبيعيا ..» [16]، و العكس من ذلك، فدعاة التدخل والتوجيه الاقتصادي يرون أن العدالة تتحقق من جراء تدخل الدولة، للحد من الحرية الاقتصادية التي تعتمد على القانون الطبيعي، وذلك بتوزيع الثروة في المجتمع وتقسيمها تقسيما عادلا يحقق الرفاهية لجميع الناس: «وأصبحت الدولة تتدخل في توجيه الاقتصاد الحر توجيها اجتماعيا نتج عند تعديل بين العمال وأرباب العمل... ومن هنا كان ظهور العدالة الاجتماعِية»[17].

من هذا كله يتبين لنا أن العدالة الاجتماعِية في الفكر الرأسمالي الحديث، لا تدل على نظام اقتصادي كالاشتراكية أو فكر فلسفي خاص، وإنما هي كلمة اصطلاحية وضعت من قبل فلاسفة الفكر الرأسمالي للدلالة على تدخل الدولة عن طريق التشريعات والنظم، لتخفيف المفاسد والمظالم التي نتجت عن الحرية الفردية المطلقة الذي أوجدته الرأسمالية في المجتمع، وفي هذا الصدد يقول الدكتور **جعفر عبد السلام**: «جاء المفكرون الرأسماليون بفكرة العدالة الاجتماعية التي عنوا بها إعطاء المزيد من الحقوق للعمال، وزيادة الاهتمام بهم لصرفهم عن الأفكار الاشتراكِية محافظة على النظام الرأسمالي الحر»[18].

يقول الدكتور **صليبا**: «العدالة الاجتماعية هي احترام حقوق المجتمع، كتنظيم العمل ومنح العمال أجورا متناسبة، مع كفالتهم وتوفير الخدمات والتأمينات الاجتِماعية»[19].

---

[15] ديورانت، ول: **"قصة الحضارة (الفلسفة)"**، ترجمة فتح الله المشعع، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، 1988، (2/491-492).

[16] العوا، عادل: **"المذاهب الأخلاقية: عرض ونقد"**، مطبعة جامعة دمشق، 1971، (2/496).

[17] عبد السلام، جعفر: **"المنظمات الدولية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط.6، ص 259.

[18] نفس المرجع والصفحة.

[19] صليبا، جميل: **"المعجم الفلسفي"**، دار الكتاب اللبنانية، بيروت، 1982، (2/58-60).

## 4- اشكالية مفهوم العدالة في الفكر الاشتراكي/ الماركسي

ظهرت فلسفات سياسية متفقة في نظرتها للحرية الاقتصادية ومتباينة في نظرتها إلى طريقة إدارة الحياة الاقتصادية، سواء من جهة ملكية وسائل الإنتاج أو من جهة توزيع الثروة، وقد أطلقت على هذه الأفكار اسم الاشتراكية، وتمثل الفكر الاشتراكي في نمطين: نمط يتصل بالفكر الرأسمالي عبر عنه **وليم جراهام سافر** بقوله: «الاشتراكِية هي أية خطة أو مذهب يستهدف إنقاذ الفرد من أية مصاعب أو متاعب يلقاها في نضاله من أجل البقاء، وفي تنافسه في معترك الحياة، وذلك عن طريق تدخل الدولة»[20]، كما قال عنها **جيمس بونار**: «الاشتراكية هي النظرية التي تستهدف تحقيق توزيع أفضل للثروة، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى إنتاج أفضل، وذلك عن طريق تدخل السلطة الديمقراطية المركزية»[21]، والنمط الثاني يناقض الفكر الرأسمالي ويدعو للثورة عليه، وهو الفكر الماركسي أو الاشتراكية العلمية، وعلى رأسه **كارل ماركس** (1818-1883م) ورفيقه **إنجلز** اللذين طرحا في مؤلفاتهما وبخاصة المنشور الشيوعي الأول وكتاب "رأس المال"، التصميم النهائي للمسألة الاجتماعِية، فكارل ماركس، بنى مذهبه على أساس مبدأ فلسفي يعرف بالمادية التاريخية، ورأى أن قيام النظام الجديد في المجتمع سيتم بمجرد عمل القوانين الاقتصادية، وبمقتضى قانون التطور في المجتمع من غير تدخل إدارة متشرع أو مصلح»[22].

ولقد ورد في الموسوعة السوفياتية أن «العدالة والظلم يتغيران من عهد لآخر تبعا للتغيرات التي تطرأ على العلاقات الاجتماعِية، وقد أوضحت الماركسية مفهوم العدل وقاسته في علاقته بالحاجات الحيوية للتطور الاجتماعي الطبيعي، وتربط الأخلاق الماركسية بين مفهوم العدل وفكرة تحرير المجتمع من الاستغلال، والاشتراكية وحدها هي التي تخلق علاقات عادلة أصيلة من المساواة، ويبلغ العدل ذروته في المجتمع الشيوعي الذي تختفي

---

[20] سويزي، بول: **"الاشتراكِية"**، ترجمة عمر مكاوي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، مصر، 1964، ص16.

[21] نفس المرجع و الصفحة.

[22] النَبَهَاني، تقي الدين: **"النظام الاقتصادي في الإسلام"**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط.6، 2004، ص 45.

فيه كل آثار الفروق الاجتماعِية و الاقتصادية »[23].

ويقول الدكتور **عبد المنعم النمر**: «الماركسية تصورت أن العدالة الاجتماعية، لا تتحقق إلا في المجتمع الاشتراكي، وذلك بإلغاء الملكية الفردية وتطبيق نظام الأجور، وإلغاء الطبقية والمناداة بالمساواة»[24]، وقريب من هذا، ما ذكره الدكتور **عبد الرحمن يسري** «أما الماركسية أو العدالة الاجتماعية الشيوعية في الاشتراكية، فتتلخص في العمل على تحقيق المساواة التامة بين العاملين في الدولة، فهم في مجموعهم يمتلكون وسائل الإنتاج ويستحقون الدخل الذي يتحقق من وراء النشاط الإنتاجي بلا تفرقة، هذه هي العدالة المثلى "العدالة الاجتماعية في رأي الاشتراكية الماركسية"»[25]، إذن «تحت تأثير الفكر الاشتراكي ومذاهب التدخل، أخضعت الدولة المعاصرة الحريات الاقتصادية لتنظيم دقيق وقيود عديدة، تحقيقا لمبادئ العدالة الاجتماعِية»[26].

إن التغييرات الاجتماعية والسياسية التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر، أدت إلى ظهور ما عرف بالعدالة الاجتماعية، والتي أصبحت كلمة من المفاهيم والمصطلحات الرأسمالية الحديثة، التي دخلت إلى الحقل المعجمي عند بعض المفكرين المعاصرين، وعلى رأسهم **جون رولز**، وهو ما سنتعرض إليه في عنصر مفهوم العدالة في الفكر المعاصر.

## 5- اشكالية مفهوم العدالة في الفكر المعاصر

إن تعريف العدالة الاجتماعية، يكتنها ما يكتنف القضية ذاتها من عدم اتفاق بالغ، بل ويعتقد البعض أن «السعي للعدالة الاجتماعية فخ ووهم، وأنه يجب أن تقودنا مُثل أخرى كالحرية الفردية» [27].

يذكر المفكر الهندي **أمارتيا صن**، والذي ينتمي لمدرسة الليبراليين المساواتيين، في كتابه "فكرة العدالة"[28] مثل الثلاثة أطفال والفلوت، لكي يذكر أن للعدالة أكثر من منطق، ما

---

[23] م. روزنتال، ب. يودين: "**الموسوعة الفلسفية**"، تر: سمير كرم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1987، ص293.

[24] النمر، عبد المنعم: "**إسلام لا شيوعية**"، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1976، ص 78.

[25] أحمد، عبد الرحمن يسري: التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص 49.

[26] بدوي، ثروت: "**النظم السِياسِية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، (378/1).

[27] David Miller, Principles of social justice, Cambridge, Massachusetts, 4, London, Harvard University Press, 1999.

[28] أمارتيا صن: "**فكرة العدالة**"، تر: مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

يجعل إمكانية قيام أسباب ومسارات متعددة لها، كل هذا تدعي الحياد ومع ذلك تختلف أو تتنافس مع بعضها، وما يزيد الأمر صعوبة إذا افترضنا الوضعية التي يواجه فيها الأفراد المجتمع ويقيمون توجهاتها، من منطلقات موقعهم فيها وعلاقتهم بالمجموعات الأخرى، أي من منطلق مصالحهم الاجتماعية والطبقية المتناقضة، هذه الحقيقة تجعل من تحديد وتعريف العدالة الاجتماعية كمفهوم مستقر أمرا معقدا، لكن كثيرا من الباحثين والمفكرين لا يرونها مستحيلا بالرغم من ذلك.

في كتاب "أسس العدالة الاجتماعية" لـ**ديفيد ميللر**، يربط ميللر بين نظرية وتعريف مستقرين للعدالة الاجتماعية، وبين القناعات الشعبية الواسعة بخصوصها، ويقيم نظريته لأسس العدالة الاجتماعية على بحث إمبريقي في معناه بالنسبة لحركة الناس وفي الجدل السياسي القائم، معترفا بأن هذا له عيوبه التي قد تظهر في تناقضات ومشاكل في المعلومات... الخ، هذا ويقيم ميللر تعريفه للعدالة الاجتماعية على مبادئ العدالة التي يعتنقها الناس بالفعل، وبالتالي فمكونات التعريف التعددية بالضرورة تتغير وتصبح مهمة بقدر ما لها صلة بسياقها في الواقع، في هذا الإطار يبني تعريف العدالة الاجتماعية على الطريقة التي تنظر إليه المجموعات الاجتماعية التي تناضل من أجله، وتصبح محدداته مثلا، وهي قابلة للتغير مع الوقت والسياق، ومع الحد الأدنى والأقصى للأجر، واستعادة الشركات الحكومية المباعة بالفساد، والحق في الإدارة الذاتية لوسائل الإنتاج، وتوفير الخدمات الصحية الكفؤة والرخيصة للكل وغيرها، ويعتبر ميللر أن العدالة تتعلق بالتوزيع الجيد داخل المجتمع، والطريقة التي تخصص بها الموارد للناس عبر مؤسسات المجتمع.

وفي مقابل هذه النظرة التعددية يرى الليبراليون المساواتيون، وعلى رأسهم **جون رولز** أنه يمكن الوصول لنظرية شاملة موحدة فيما يخص العدالة الاجتماعية، وبالأساس قضية العدالة التوزيعية، بمعنى كيف يمكن توزيع مزايا وأعباء التعاون الاجتماعي، ويضع رولز الثقل في هذا على تطويره لنظرية العقد الاجتماعي: «كيف توزع المؤسسات الاجتماعية الرئيسية الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد توزيع مزايا التعاون الاجتماعي»[29]، ويضع رولز نظريته التي يسميها العدالة كإنصاف، من أجل تطبيق ما يسميها البنية الرئيسية أو المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، يتوفر النظرية مثالا معياريا

[29] جون رولز: "**العدالة كإنصاف**"، تر: حيدر حاج اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.1، 2009.

لتقييم الأساس السياسي الدستوري للمجتمع، والترتيبات الاقتصادية الاجتماعية الأساسية[30].

ويقيم رولز العدالة الاجتماعية على مبدأين رئيسيين: الأول هو أن لكل فرد الحق في المطالبة بالحريات الأساسية المتساوية، وبمنظومة اجتماعية تقوم على هذا، والثاني وجود شرطين لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، أولهما أنها ترتبط بإعطاء الكل المساواة في الفرص، وثانيها أن تكون عدم المساواة للفائدة العظمى للأعضاء الأقل حظوة في المجتمع، وهو ما يسميه مبدأ الاختلاف.

وينقل أمارتيا صن، وهو أحد تلامذة رولز، التعريف من منطقة المثال فيما يجب أن تكون عليه المؤسسات وكيف يكيف الناس سلوكهم للتوافق معه (وهو انتقاد رئيسي تم توجهه لنظرية رولز)، إلى واقع وحياة الناس، من هنا يرى صن أن نظرية العدالة يجب أن تنطلق لا من التركيز على المجتمع العادل، وصورة المؤسسات المطلوبة فحسب، بل بالأساس على المقارنات القائمة على الواقع لرصد تقهقر وتقدم العدالة، وعلى رأس هذه المؤشرات صور عدم المساواة غير المنصفة.

ومن كل ما سبق، نلاحظ أن اشكالية مفهوم "العدالة" موطن بحث عند المفكرين عبر مختلف الأزمنة والحضارات، وعلى حد قول **هنري برجسون** «العدالة في كل الأزمنة تثير في الذهن أفكار المساواة والنسبة والتعويض»[31]، ولم تخرج عن هذه الدلالات مع اختلاف نسبي.

## II. إشكاليات السياسات

لا يوجد شيء يوحّد ويجّمع بين البشر أكثر من العدل، فالعدالة تمثل القاعدة الأساسية لكل مجتمع منظّم عقلانيا يهدف إلى النفع العام، فالعدالة فضيلة أخلاقية، تتحدد قيمتها في تطبيقاتها العملية، لذلك لا بد من مطابقة ما هو نظري بما هو تطبيقي، والعكس صحيح.

---

[30] Colin Farrelly, Contemporary political theory a reader, London, Sage publications, 2004.

[31] برجسون، هنري: "**منبع الأخلاق والدين**"، تر: سامي الدوري و عبد الله عبد الدائم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971، ص ص71- 72.

**1- العدالة الاجتماعية بين النظري التطبيقي**

تنص المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: «يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء».

ويرصد تقرير لمنظمة أوكسفام الصادر في يناير 2013 بعنوان تكلفة عدم المساواة، كيف يضر التفاوت في الدخل وفي فرص الأفراد على كوكب الأرض وحظوظهم فيما يتعلق بالدخل والثروة، يقرر التقرير الحقيقة القاسية للتصاعد الهائل في التفاوت، مطالبا قادة العالم بالتعامل مع الأزمة، بهدف إيصال عدم المساواة لمستوياته عام 1990 أغنى واحد بالمائة من السكان زادوا من دخلهم بنسبة 20٪ في العشرين عاما الماضية، وقد تسببت الأزمة المالية العالمية في تعميق وتسريع هذه الوضعية [32].

ويعتبر المفكر والاقتصادي والجغرافي البريطاني **ديفيد هارفي** المشروع الليبرالي الجديد هو في الأصل مشروع سياسي، بمعنى أن سياسات تحرير الأسواق والخصخصة، وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، وأولوية الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، هي عملية سياسية من شأنها إعادة ترتيب السلطة والقوة في المجتمع، ويضع هذا ضمن أهداف المشروع في الأساس، وليس مجرد عرض للسياسات الاقتصادية بالمعنى التقني [33].

**-العدالة كإنصاف عند رولز:** تتصدّر النظرية الليبرالية الرولزية (نسبة إلى جون رولز، Rawls- 1921-2002) باقي نظريات العدالة الاجتماعية والسياسية المعاصرة، باعتبارها الحدث الفكري الأبرز الذي أسس للفلسفة السياسية المعاصرة، وترسم نظرية رولز معالم الفصل بين نظريات السياسية التعاقدية الحديثة التي هيمنت قرابة عقدين من الزمن، ومسعاها كإعادة صياغة للتقليد السياسي الحديث، وكإعراض صريح عن النفعية، في مؤلفه الشهير (نظرية العدالة، Theory of Justice)، ومن بين الأفكار الأساسية التي تضمنتها نظرية رولز في العدالة، أن المجتمع عبارة عن منظومة للإنصاف في التعاون الاجتماعي بين أشخاص يصبحون أحرار ومتساوين بمرور الزمن، وهو لا يناقش هذه

[32] The cost of inequality: How wealth and income extremes hurt us all, Oxfam, 18 January 2013.

[33] David Harvey, A brief history of neoliberalism, London, Oxford University Press, 2007 .http://www.almasryalyoum.com/editor/details/677.

الفكر بل يعتبرها بديهية، ويرى أن القراء سيتقبلونها كنقطة انطلاق معقولة [34]، ويتطلب مبدأ العدالة عنده توفير حريات مهمة و معينة بالتساوي للجميع، وتتمتع هذه الحريات الأساسية بالأولوية على جميع قيم الرفاهية الاجتماعية، وتوفير فرص عادلة بالتساوي لجميع المواطنين، وهيكلة الفروق في الدخل والثروة وفي المراتب الاجتماعية، بما يفضي إلى ضمان الحد الأقصى من الفائدة للأعضاء الأسوأ حالا في المجتمع [35]، إذا للعدالة كإنصاف، يكون المعنى العام لأولوية الحق هو وجوب أن تدخل أفكار الخير المسموح بها في إطاره كمفهوم سياسي [36].

لكن الفلسفة السياسية الرولزية، من بعد أن وضعت المساواة التوزيعية في المقام الأوّل، عادت لتتعارض ومرتكزات الحرية الإنسانية (التي وضعها رولز في الصدارة)، كامتلاك الإنسان لذاته ولخيراته على الإطلاق، كما أن النقد الجماعاتي، وخصوصا الساندلي (نسبة إلى مايكل ساندِل)، سيتحرى عن أخطار الليبيرالية، في شقيها المعتدل والمتطرف، في إضعاف وحدة الجماعة التاريخية وتماسكها السياسي، من جراء تنامي الفردانية التي عززتها حرية السوق، ولما كان السوق لا يقوم التفضيلات والتذوقات الفردية، كانت كلها متساوية، النبيلة منها والرديئة، بوصفها قيما أخلاقية تعتريها النسبية، وهو ما يفسر إفساد السوق لمختلف العلاقات الاجتماعية وإرجاعها كلها إلى الماديات.

– **عدم المساواة ورفع الظلم**: يظهر في تعامل أمارتيا صن مع الانتقادات التي وجهت لرولز، من حيث أنه يقدم نموذج المؤسسات المثال في مقابل الواقع وسلوك الأفراد اللذين يجب أن يتغيرا في اتجاهه، ويؤكد أن نقطة البدء في العدالة الاجتماعية هي تشخيص الظلم وتحليله تمهيدا لرفعه، ويرى في كتابه "فكرة العدالة" "أن إدراك المظالم التي يمكن رفعها لا يدفعنا إلى التفكير في العدل والظلم فحسب، بل هو لبّ نظرية العدالة أيضا"، ويضيف صن أنه "كي تصلح نظرية ما في العدالة كأساس للتفكير العملي، لا بد لها من أن تتضمن طرقا لتقدير كيف يمكن إنزال الظلم وإعلاء العدل، بدل التوجه فقط لوصف

---

[34] دايفيد جونستون:" **مختصر تاريخ العدالة**"، تر: مصطفى ناصر،عالم المعرفة، الكويت، 2012، ص247.

[35] صموئيل فريمان: "**اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون راولز نموذجا**"، ترجمة فاضل جتكر، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط. 1، 2015، ص 14.

[36] جون رولز، مصدر سبق ذكره، ص 302.

المجتمعات التي تتسم بعدالة كاملة".

رغم أن السعي لتقليص التفاوت ومواجهة عدم المساواة هما مكونان أصيلين في أي مسار للعدالة الاجتماعية، غير أن المساواة ليست كل شيء كما رأينا في نظرية رولز، التي تجد في بعض أشكال عدم المساواة التي تحابي الضعفاء والفقراء، الإنصاف والعدالة، بل أن "تعبيرات كالفرص المتساوية والمسؤولية الشخصية، استخدمت أحيانا لتقليص فرص تحقيق العدالة الاجتماعية، بتبرير عدم المساواة الهائل في المجتمع المعاصر"[37]، العدالة الاجتماعية تتعلق إذن بما هو أكثر من هذا.

في هذا الإطار تأتي قضية التداخل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي في قضية العدالة الاجتماعية، فالربط بين الطبيعة السياسية والاقتصادية للعدالة الاجتماعية، لا يقتصر فقط على راديكاليين في نظرتهم للرأسمالية كديفيد هارفي، وإنما يمتد لليبراليين المساواتيين كأمارتيا صن، الذي يعنون أحد كتبه باسم "التنمية حرية"، بل إن العديد من الإصلاحيين الأمريكيين أبدوا قلقا من أثر تراجع العدالة على استمرارية النظام الديمقراطي، الذي صار يسمى لدى بعضهم بديمقراطية الواحد في المائة، وتبدو قضية الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي عصية، فلا تبدو القوى الاجتماعية المتنفذة سياسيا مستعدة لتقديم تنازلات فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية دون ضغط يهز سيطرتها السياسية.

### 2- المعياري القياسي والعملي التنفيذي للعدالة

إلى أي حد يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية؟ هل يقتضي إصلاحا أو ثورة جذرية مع النظام المسيطر؟ هناك دائما قضية التناقض المعياري والعملي فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، ولقد قدم الليبراليون المساواتيون مساهمة ملموسة في تقديم نظرية للعدالة الاجتماعية، تحاول التعامل مع هذه المعضلة، من خلال مفاهيم كالمساواة في الحصول على الفرص أو المساواة في القدرات، وعلاقة المؤسسات في صورتها المثالية بتطور الواقع ومحاصّرة الظلم واللاعدل، مما ساهم بشدة فلسفيا ونظريا في مواجهة الأفكار التي تقول بأن عدم المساواة نتاج مسئولية الأفراد عن مآلهم، وبالتالي تبرر الأبنية والسياسات المجحفة اجتماعيا، غير أن انتقادات جوهرية توجه لليبراليين المساواتيين من حيث أن الأساس

[37] Matthew Robinson, What is social justice? http://gjs.appstate.edu/social-justice-and-human-rights/what-social-justice.

النظري لأفكارهم هو الحرية الفردية بالمعنى الليبرالي اقتصاديا، وبالتالي فإن هذا يخلق تناقضا مستمرا بين صعوبة الإصلاح في ظل الاستمرار في ظل الرأسمالية بميكانيزماتها وآلياتها، بينما النظرية معياريا ضد الرأسمالية كنظام [38]، ويعترف **برايهاوس ورايت** وهما من مؤيدي الليبرالية المساواتية، بأن النظرية ضد الرأسمالية من الناحية القيمية المعيارية، لكنهما لا يريان في ذلك تناقضا من قبولها عمليا بالإصلاح في ظل الرأسمالية: " البعض قد يعتقد أن التحقيق الكامل للمبادئ المساواتية غير متوافق مع الرأسمالية، وبهذا فإنها ضد رأسمالية من الناحية القيمية، وفي الوقت نفسه يعتقد أن الرأسمالية هي الترتيب الأخلاقي الأكثر قابلية للتطبيق"[39].

في المقابل يرى **أليكس كالينيكوس**، الذي يعتبر أن العدالة الاجتماعية لن تتحقق إلا بثورة جذرية على جوهر النظام الرأسمالي نفسه، والذي أدى في تطوره للوضع الحالي، أنه لا يوجد ما يمنع من تحقيق الاتساق بين ما هو معياري وقياسي وقيمي وبين ما هو عملي، ويقول كالينيكوس: "لا أرى لماذا لا يمكننا أن نحصل على الاثنين، أعتقد أن المرء يمكنه الحصول على الكعكة وأكلها في هذه القضية على الأقل"[40]، وفي مواجهة مطالب العدالة الاجتماعية تطرح فكرة ضعف الثروة وضعف الإنتاج كواحدة من مبررات استمرار الوضع الراهن، فضعف الإنتاج ومشاكله وتراجع النمو الاقتصادي، تقف كعوائق أمام العدالة الاجتماعية، التي وفقا لهذا المنظور ستعني تعميق المشكلة بتوزيع الفقر وأنه ينبغي السعي لتوسيع الكعكة أولا قبل عدالة توزيعها، غير أن هذه الفكرة صارت محل شك بعد أن وجهت الأزمة العالمية ضربة مباشرة لها على مستويين: الأول أن زيادة حجم الكعكة لم يؤد لتقليص عدم المساواة، بل أثبت الباحثان **ريتشارد ويلكنسون** و**كيت بيكيت** في كتابهم "توازن الروح"، لماذا المساواة أفضل للجميع، فكلما ازدادت عدم المساواة في المجتمع، مهما كان غنيا، زادت ظواهر ومشاكل المرض العقلي ووفيات الأطفال، وتراجع معدل العمر المتوقع، والبدانة وتدهور أداء الأطفال التعليمي ومعدلات الانتحار، وعدد

[38] Alex Callinicos, Equality themes for the 21st century series, London, Polity, 2001.

[39] Brighouse, Harry, and Erik Olin Wright, "Review of equality by alex Callinicos", Historical Materialism, 2002.

[40] Alex Callinicos, Having Our Cake and Eating It, Historical materialism, Volume 9, 2001.

المسجونين ومعدلهم بالنسبة للسكان وتراجع الحراك الاجتماعي، بل وقدرة الناس على الثقة في بعضهم البعض، ويدعم الكاتبان هذه الصورة بكم هائل من الإحصائيات التي تعود لمصادر على رأسها الأمم المتحدة، بل صارت منظمات كبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تذهب لحد العكس، أن زيادة الحد الأدنى للأجور، وهو إجراء يحسب على العدالة الاجتماعية، قد يكون هو الحل الكفء الوحيد لرفع كفاءة الإنتاج وديمومته وعدالته أيضا.

وفي العالم العربي، كانت المراجعات الأكاديمية، أو على مستوى السياسات الحكومية، لأسباب الظلم الاجتماعي وعدم المساواة هي الأضعف، حيث ظهر تيار ضعيف الصوت ولا يحوز الأغلبية يبني تصوراته على ضرورة تقديم مراجعات على مستوى السياسات من أجل استيعاب درس ثورات العرب وضمان الاستقرار السياسي للحكم في المستقبل، ويقوم هذا التيار على إدراك حقائق التفاوت الهائل لحساب قلة من رجال الأعمال، ومحاولة علاج هذا عن طريق بعض الإصلاحات التي تتعلق بالنظام الضريبي وبرفع الأجور ودرجة من إعادة توزيع الثروة، ولوحظ وجود هذا التيار، الذي بزغ أحيانا من قلب مجتمع الأعمال كما في الحالة المصرية [41]، وأحيانا أخرى من مثقفين عضويين مرتبطين بالنظام الحاكم كما في حالة السعودية [42].

### 3- بعض النماذج التنموية في تطبيق العدالة الاجتماعية

تعتبر العدالة الاجتماعية أحد الدوافع المحركة للثورات على مستوى العالم، وغالبا ما يتوافق مع سياسات ما بعد الثورات قدر من العدالة الاجتماعية بين المواطنين، والقضاء على الفقر أو تقليل الفوارق بين الطبقات أو القضاء على التهميش والإقصاء وغيرها من سياسات الظلم، وسنعرض فيما يلي بعض التجارب الأوروبية وغير الأوروبية فيما يخص موضوع العدالة.

---

41 انظر مقالات حسن هيكل في جريدة المصري اليوم:
http://www.almasryalyoum.com/editor/details/677.

42 جمال خاشقجي: **"بعض من اشتراكية أبي ذر يا سمو الأمير"**، جريدة الحياة، 12 أفريل 2014،
Richard G. Wilkinson and Kate Pickett،The spirit level: Why more equal societies almost always do better, London, Penguin Books, 2010.

**–التجارب الأوروبية:** تعتبر مظاهر العدالة الاجتماعية في الدولة الأوروبية واضحة بشكل كبير، فنجد دولة مثل السويد والدانمرك، فنلندا، هولندا، النمسا وألمانيا في مقدمة الدول الأوروبية من حيث انخفاض معدلات الفقر والبطالة، وتراجع سياسات الإقصاء والتهميش، والمساواة التعليمية والصحية، طبقا لما جاء في التقرير السنوي للعدالة الاجتماعية في أوروبا Social justice in the EU-Index report 2015[43].

وعلى سبيل المثال، استطاعت ألمانيا أن تعيد بناء نفسها، بعد الحرب العالمية الثانية، وتقديم خطط اصلاحية واسعة من شأنها تعافي الاقتصاد، كما بلغت مستويات المساواة في الحقوق والحريات ومنها التعليم والصحة نسبة مرتفعة للغاية، جعلت من ألمانيا تحتل المرتبة السابعة أوروبيا من حيث الدول الأكثر تطبيقا لمبادئ وسياسات العدالة الاجتماعية.

**–التجارب غير الأوروبية:** يسعى قادة بعض الدول غير الأوروبية سواء من آسيا أو أمريكا اللاتينية، إلى الارتقاء بدولهم إلى مصاف الدول المتقدمة، من خلال القضاء على المشكلات الداخلية والعمل على ادارتها بشكل يضمن التكامل لا الانفصال، وهو أحد أسس ومكونات العدالة الاجتماعية.

ومن أبرز النماذج المعروفة عالميا، ماليزيا، حيث لم تتحقق النهضة الاقتصادية ولم تتحول البلاد نحو الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة فيها (بعدما كانت الدولة الماليزية نحو أربعة عقود مجتمعا زراعيا) إلا في ظل وضع اجتماعي وثقافي متماسك، برغم اختلاف العرقيات، حيث استطاعت ماليزيا تجنب الصراعات بين المجمعات العرقية الثلاثة المكونة للسكان، حيث عمل النظام الحاكم على تعزيز الوحدة بين فئات الشعب على اختلاف ديانتهم، حيث توجد الديانة الأساسية وهي الاسلام بالإضافة الى الديانات الأخرى كالبوذية والهندوسية، كما ينص عليه الدستور الماليزي، وما يلفت في تجربة ماليزيا الاقتصادية تعزيز عناصر العدالة الاجتماعية، بتجهيز المواطن الماليزي بجميع الوسائل العلمية والتكنولوجية لينفتح ويتواصل مع العالم الخارجي ويتعرف على مختلف الثقافات، ومن ثم دفعه الى سوق العمل من أجل زيادة الانتاج لخفض مستوى البطالة، كما تم

[43] لمزيد من التفاصيل حول ترتيب الدول الأوروبية حسب مؤشر العدالة الاجتماعية لعام 2015، يمكن الإطلاع على التقرير الكامل من خلال الرابط التالي: https: // goo.gl/6o9obC

الاهتمام بالتعليم منذ مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية...إلخ، ما جعل ماليزي تتحول إلى نموذج اقتصادي وسياسي يحتذى به بين بقية دول العالم [44].

إن محاولة استطلاع وفهم المعضلات التي ترتبط بتعريف العدالة الاجتماعية، تمثل مقدمة لازمة لاستهداف تأطيره، كما يعتبر الفهم الحقيقي لها (للعدالة الاجتماعية)، من يساهم في تضييق الفجوة بين نظرية العدالة الاجتماعية، وبين واقع تطبيقها على المواطنين.

**– خاتمة**

كل الأديان والمفكرين البارزين اهتموا بمفهوم العدالة، وحاولوا تعريفها، وتطبيقها على أرض الواقع، لكن مع ذلك تبقى امكانية تطبيق العدالة الاجتماعية يثير عدد من الاشكاليات سواء من حيث المفهوم أو السياسات، إن التمييز بين الموطنين، وما ينتج عنه من تهميش وإقصاء وحرمان عن بعض الحقوق، وعدم توفير فرص متساوية، وقتل روح المنافسة والكفاءات، واستفحال البطالة، ومن ثم انعدام العدالة، هو ما يلزم الدولة على وضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير فرص العمل، وإتاحة التعليم وإعادة التدريب والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها، وضرورة تدخل الدولة بسياسات إعادة التوزيع لتقريب الفروق فى الدخل والثروة بين الطبقات، حتى لا تؤدى هذه الفروق للإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص، ولا بد للسلطة أن تكون مشروعة بحيث تستجيب لحاجات يشعر بها المجتمع ويكون المسؤولون موضع ثقة، وأن يتم اللجوء إلى الحد الأدنى من القيود ووسائل الإكراه، والأهم من كل هذا أن تكون عادلة غير ظالمة، خاصة في الأنظمة العربية، التي تعاني من وجود اغتراب ثقافي، سياسي وحقوقي... فالمجتمعات العربية تحتاج إلى تطوير مداركها لقضايا العدالة في بناء الاجتماع الإنساني المعاصر، فالإنسان العربي المعاصر يدرك بالفطرة أنه مظلوم ومحروم من أبسط حقوقه، لكنه لا يقوى في أغلب الأحيان على تشخيص أسباب الظلم والحرمان، على الرغم من ذلك فالثورات العربية قد أعادت مفهوم العدالة الاجتماعية لعالم السياسة في العالم العربي، كما أنها مدت إلى

---

[44] ياسر نابت: **"ماليزيا وسنغافوره والبرازيل...ثلاث تجارب ناجحة لتحول الدول من التخلف إلى التقدم"**، جريدة الصباح، 11 أكتوبر 2014.

المنطقة العربية توجها وجدلا عالميا على أرضية الضعف الفكري والسياسي لمشروع الليبرالية الجديدة [45].

---

**– قائمة المراجع باللغة العربية**


**1.** أحمد عبد الرحمن يسري: "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت.

**2.** أفلاطون: "**كتاب القوانين**"، ترجمة تيلور، تعريب محمد حسن ظاظا، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة الأولى، 1986.

3. أمارتيا صن: "**فكرة العدالة**"، ترجمة مازن جندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.

**4.** ابن مسكويه، أحمد بن محمد بن يعقوب: "**تهذيب الأخلاق في التربية**"، مطبعة الترقي، القاهرة، 1899.

**5.** النبَهَانِي، تقي الدين: "**النظام الاقتصادي في الإسلام**"، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة السادسة، 2004.

**6.** العوا، عادل:"**المذاهب الأخلاقية: عرض ونقد**"، مطبعة جامعة دمشق، 1971.

**7.** العوجي، مصطفى: "**الأمن الاجتماعي تقنياته، ارتباطه بالتربية المدنية**"، مؤسسة نوفل، بيروت، الطبعة الأولى، 1983.

**8.** النمر، عبد المنعم: "**إسلام لا شيوعية**"، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1976.

**9.** بدوي، ثروت: "**النظم السِياسِية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.

**10.** بدوي، عبد الرحمن: "**أرسطو**"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1944.


---

[45] وائل جمال: "**الربيع العربي ومفاهيم التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية**"، منشور في كتاب الكرامة العربية (رؤى لما بعد الليبرالية)، منتدى البدائل العربي، القاهرة، 2013.

11.بدوي، عبد الرحمن: **"كتابه الأخلاق النظرية"**، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثانية، 1976.

12.برجسون، هنري: **"منبع الأخلاق والدين"**، ترجمة سامي الدوربي، وعبد الله عبد الدائم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971.

13.جون، رولز: **"العدالة كإنصاف"**، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2009.

14.دايفيد، جونستون: **"مختصر تاريخ العدالة"**، ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة، الكويت، 2012.

15.م. روزنتال، ب. يودين: **"الموسوعة الفلسفية"**، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1987.

16.ديورانت، ول : **"قصة الحضارة (الفلسفة)"**، ترجمة فتح الله المشعع، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، 1988.

17.سويزي، بول: **"الاشتراكية"**، ترجمة عمر مكاوي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، مصر، 1964.

18.شلبي، أحمد: **"الفكر الإسلامي منابعه وآثاره"**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986.

19.صليبا، جميل: **"المعجم الفلسفي"**، الجزء الثاني، دار الكتاب اللبنانية، بيروت، 1982.

20.صموئيل فريمان: **"اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون راولز نموذجا"**، ترجمة فاضل جتكر، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2015.

21.عبد السلام، جعفر: **"المنظمات الدولية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1990.

22.عثمان، أحمد: **"الشعر الإغريقي، تراثاً إنسانياً وعالميا"**، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2001.

23.فروخ، عمر: "**تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون**"، دار العلم للملايين، بيروت، 1983.

24.نادر، ألبير نصري: "**أبو نصر الفارابي آراء أهل المدينة الفاضلة**"، دار المشرق، بيروت، 1986.

25.فخري، ماجد: "**الفكر الأخلاقي العربي**"، الأهلية للنشر، بيروت، 1978.

26.كرسون، اندريه: "**المشكلة الأخلاقية والفلاسفة**"، ترجمة عبد الحليم محمود وأبو بكر ذكر، مطابع الشعب، القاهرة، 1979.

27.وائل جمال: "**الربيع العربي ومفاهيم التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية**"، منشور في كتاب الكرامة العربية (رؤى لما بعد الليبرالية) منتدى البدائل العربي، القاهرة، 2013.

28.وافي، علي عبد الواحد: "**الأدب اليوناني القديم**"، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 1960.

29.وهبة، مراد: "**المعجم الفلسفي**"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة السادسة، 2016.

30.مقالات حسن هيكل في جريدة المصري اليوم:
http://www.almasryalyoum.com/editor/details/677

31.جمال، خاشقجي: "**بعض من اشتراكية أبي ذر يا سمو الأمير**"، جريدة الحياة، 12 أفريل 2014.

32.ياسر، نابت: "**ماليزيا وسنغافوره والبرازيل...ثلاث تجارب ناجحة لتحول الدول من التخلف إلى التقدم**"، جريدة الصباح، 11 أكتوبر 2014.

---

**– قائمة المراجع باللغة الأجنبية**

1. Alex Callinicos, Equality themes for the 21st century series, London, Polity, 2001.
2. Alex Callinicos, Having our cake and eating it, Historical materialism, Volume 9, 2001.

3. Brighouse, Harry, and Erik Olin Wright, "Review of Equality by Alex Callinicos", Historical materialism 2002.
4. Colin Farrelly, Contemporary political theory a reader, London, Sage publications, 2004 .
5. David Harvey, A brief history of neoliberalism, London, Oxford University Press, 2007, http://www.almasryalyoum.com/editor/details/677.
6. David Miller, Principles of Social Justice, Cambridge, Massachusetts- 4 London, Harvard University Press, 1999.
7. Matthew Robinson, What is Social Justice? http://gjs.appstate.edu/social-justice-and-human-rights/what-social-justice.
8. Richard G. Wilkinson and Kate Pickett, The spirit level: Why more equal societies almost always do better, London, Penguin Books, 2010.
9. The cost of inequality: How wealth and income extremes hurt us all, Oxfam, 18 January 2013.